الأستاذ عبدالباري طاهر في حوار مع (الثورة) حول حرية الصحافة والاعلام

الحرية ورفع القيود وقوة الانتقاد

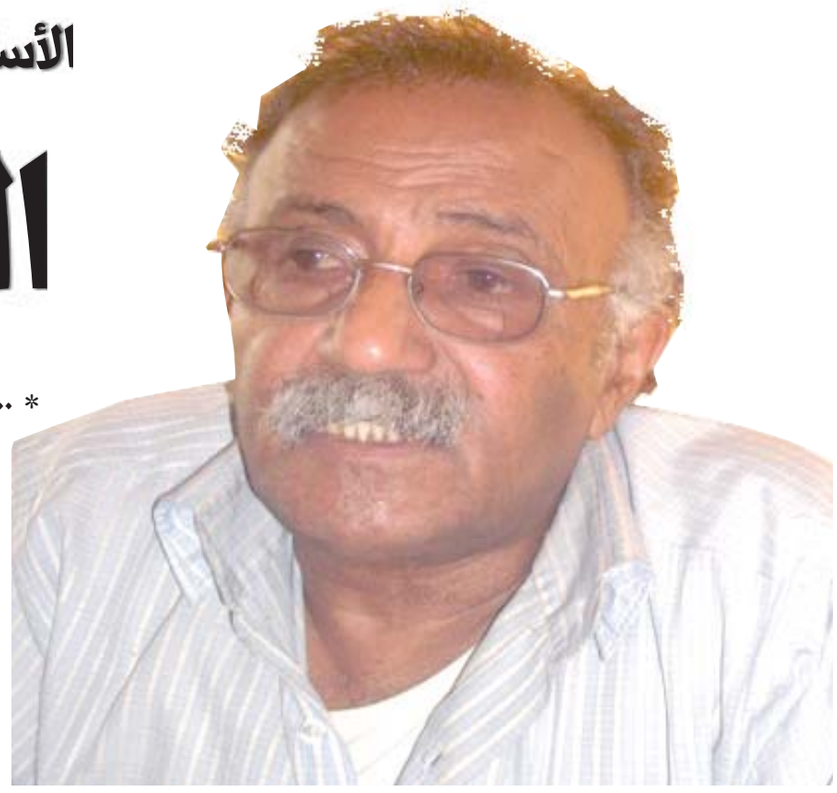

حوار/عبدالحليم سيف

*** .. ما هو واقع ومستقبل حرية الاعلام بعد ثلاثة وعشرين عاما من تجربة التعديدية الصحافية في اليمن!؟ أين نجحت..وأين أخفقت..ولماذا!؟ ما هي ملامح التغيير في المشهد الاعلامي في زمن الانترنت!؟ من أفسد ربيع الصحافة اليمنية !؟ وإلى متى ستظل "لعنة الاتهامات" مصوبة نحو صاحبة الجلالة!؟ أين تكمن مشكلة الأداء الصحفي ..هل في التشريعات أم في غياب ميثاق الشرف المهني أم سببه الصراع السياسي!؟ كيف تستطيع الصحافة التقليدية أن تواجه تحديات الاعلام الرقمي؟ هل استطاعت الصحافة المقروءة والالكترونية والفضائيات الخاصة والحزبية والحكومية أن تعالج قضايا المجتمع وتواكب الحوار الوطني بمسؤولية ومهنية؟ وما هو الاعلام الذي نريده لليمن الجديد؟ هذه التساؤلات وغيرها كانت محور هذا الجزء الثاني من الحوار المطول الذي أجريناه مع الأستاذ عبدالباري طاهر نقيب الصحافيين اليمنيين الأسبق ورئيس تحرير لأكثر من صحيفة ومجلة يمنية والباحث والناقد والكاتب الأشهر في اليمن وهاكم نص الحوار كما جرى :**

المطلوب من الاعلام أن يلعب دوره الايجابي في مواكبة الحوار ومعالجة قضايا المجتمع

★الأستاذ عبدالباري طاهر لا ندري عندما يجد هذا الحوار طريقه إلى النشر ..، كم عدد وأسماء الصحف اليومية والأسبوعية ومواقع الأخبار الالكترونية والفضائيات والإذاعات الجديدة الخاصة والحزبية والرسمية التي ستنضم إلى قائمة" الترسانة الإعلامية" أشعر وربما غيري أن الأيام المقبلة حبلى بالمزيد..، الأمر الذي يفرض علينا التوقف قليلا للتأمل في محاولة جديدة لتقديم رؤية نقدية لتجربة عمرها 23 عاما من مسيرة حرية الصحافة.. وذلك في وضع يبدو لنا أن كل شيء فيه مؤجل في انتظار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومن موضوعاته إعلام المستقبل الذي نبحث عنه.. دعنا نبدأ بالسؤال الآتي: كيف تُقَيم مسيرة الصحافة في ضوء المشهد الإعلامي الراهن بكل تنوعاته؟

- الموضوع بالفعل جداً مهم .. ويحتاج إلى وقت طويل ووقفة نقدية من جميع الزملاء .. للتعرف على مجمل التجربة المستمرة بمزاياها وعيوبها ..وشخصيا أرى من المناسب أن أبدأ الإجابة على ما تفضلت به في سؤالك من التشريعات.. في هذا الجانب لا بد من ملاحظة مهمة تكمن في أن المبادئ الدستورية المنظمة لحرية الرأي والتعبير في اليمن تضعنا أمام خط هابط يبدأ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فالمادة التاسعة عشرة منه تؤكد على حرية الرأي والتعبير والصحافة والاعتقاد إلى حق الحصول على المعلومات .. في حين ينص الدستور اليمني على حرية الرأي والتعبير ولا يشير إلى حرية الصحافة والاعتقاد ويحيل كل شيء إلى القانون.. وعندما تأتي إلى قانون الصحافة والمطبوعات رقم 25 لسنة 1990م، نلاحظ أنه يشتمل على مواد عقابية كثيرة أحصاها الأستاذ القدير أحمد الوادعي بنحو(250) مخالفة يعاقب عليها بالسجن ويحيل نفس القانون المخالفات إلى الأحكام العقابية الأخرى... هناك مادة بالأحكام الختامية لقانون الصحافة تنص على أن " لا يتعارض هذا مع أي عقوبة توجد في أي نص قانوني آخر".. يعني تطبيق أشد العقوبات .. فقانون الصحافة والمطبوعات المعمول به غير جامع مانع فهو مفتوح على القوانين العقابية الأخرى.. من قانون الجرائم والعقوبات وقانون الإجراءات الجزائية إلى قانون المرافعات.. وقانون الوثائق.. وقانون الأحزاب.. وحتى قانون الانتخابات.. كلها تتضمن مواد سالبة للحرية.. وقامعة حق حرية الرأي والتعبير.. يكفي أن نعلم بوجود 12 مادة فقط في قانون العقوبات تجرم وتعاقب حرية التعبير بما فيها الإعدام في حالة نقل أخبار كاذبة أو إثارة البلبلة.. ولا أحد يقدر تحديد معنى البلبلة.

★حديثك عن التشريعات المعوقة لحرية الصحافة يثير السؤال التالي : أين كانت النقابة .. وكنت نقيبا للصحافيين اليمنيين عندما أقر مجلس النواب قانون الصحافة والمطبوعات في ديسمبر 1990م ؟

- لم نقف مكتوفي الأيدي منذ بدء تداول مشروع القانون في مجلس النواب فقد عقدنا في النقابة العديد من الاجتماعات لمناقشة المشروع ثم قدمت أنا والزميل ياسين المسعودي وتعاون معنا الزملاء.. محمد قاسم نعمان وهشام باشراحيل ونعمان قائد سيف رؤية تضمنت 49 ملاحظة تؤكد على ضرورة تعديل العديد من نصوص مواد المشروع وعلى وجه الخصوص : البطاقة الصحفية التي احتكرتها وزارة الإعلام وقضية الترخيص أو الاخطار وقضايا الحريات الصحفية والعقوبات وقدمنا أكثر من أربعين ملاحظة ولم يؤخذ منها إلاّ القليل وقدمنا تلك الملاحظات إلى مجلس النواب القائم آنذاك على التقاسم بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي .. رئاسة المجلس أحالت ملاحظاتنا إلى لجنة الإعلام والثقافة .. بالطبع القانون لم يمر بسهولة في البرلمان .. فقد أثار جدلا ونقاشات ساخنة ..وقف معنا من أعضاء اللجنة الزملاء الأعزاء أحمد قاسم دهمش ونعمان محمد المسعودي والدكتور حسين عبدالله العمري وعلي مقبل غثيم وعارض رؤيتنا صحفيون معروفون.

ومع ذلك تم إقرار القانون دون الأخذ بملاحظات النقابة .. وقد اعتبرته بعض الأوساط العربية وقتذاك خطوة جيدة ويمثل نموذجا في بعض مواده الخاصة بحرية إصدار الصحف .. ومع ذلك ظلت المشكلة قائمة مع القانون حتى الآن بالرغم من أننا أصبحنا بعد 94 نقف إلى جانبه.

الزملاء فيصل مكرم وحمود منصر ومحمد الغباري تقدموا في عام 2009م بمشروع مكون من 12 نقطة صوتت عليه جمعيات عمومية في صنعاء وعدن وتعز والمكلا

★وما الذي تغير حتى تتراجع النقابة عن معارضتها للقانون؟

- هناك العديد من الأسباب التي جعلتنا نتمسك بقانون الصحافة على علاته.. منها إن البلاد كانت قد دخلت عام 1993م وقبلها في أزمة سياسية .. وفي تلك المرحلة لم ينفذ القانون.. شهدت البلاد صدور عشرات الصحف الأسبوعية والنصف شهرية .. البعض منها صدر بترخيص والآخر بدون العودة إلى القانون ،.. انقسمت الصحف والصحافيين بين فريقي الأزمة. وسط ارتفاع سقف حرية الصحافة بشكل غير مسبوق ..لكن حدث بعد عام 94م تغيير في المشهد الصحفي في اليمن .. أبرز ملامحه توقف صحف الاشتراكي والمؤيدة له .. وبقيت الساحة متروكة لصحف المؤتمر والأحزاب المتحالفة معه وبعد أيام من استئناف صدور (الثوري) صحيفة وغيرها من الصحف المتوقفة بدأ النظام ممثلا بوزارة الإعلام بالتضييق على الصحف.. وحينها ظهرت بوادر باتجاه تعديل القانون مع إقرار اللائحة المالية التي تضمنت قيودا جديدة على إصدار الصحف وكل ذلك هدفه الحد من حرية الرأي والتعبير .. وتسبب ذلك في اندلاع أزمة بين نقابة الصحافيين ووزارة الإعلام.. ارتفعت أصوات الصحافيين تندد بهذه الخطوة وتتهم وزارة الإعلام بالعودة إلى الشمولية ولهذه الأسباب تم توقيف مشروع التعديلات لكن المحاولة استمرت ولا أغالي إن قلت انه منذ 1997م ، قدمت الوزارة ما لا يقل عن عشرة مشاريع لتعديل قانون الصحافة .. والمشكلة أنها كلها كانت إلى الأسوأ.

"التفريخ" أفسد صاحبة الجلالة.. وهذه أسباب فوضى الإصدارات

★وماذا بشأن المشروع الذي تقدمت به مع الزميلين فيصل مكرم وحمود منصر عام 2009م ؟

- المشروع تقدم به ثلاثة من الزملاء فيصل مكرم، حمود منصر، محمد الغباري، ولم يكن لي شرف المشاركة.. وإنما أسهمت معهم بالرأي والتضامن.. والحقيقة إن الاثنى عشر نقطة صوتت عليها جمعيات عمومية في صنعاء وعدن وتعز والمكلا وكانت لا تزال محل توافق الصحفيين في الشمال والجنوب وهي الرد حتى على أي تشريعات جديدة ضد الحريات الصحفية ويمكن إعادة نشرها.

★ لنطوي هذا الموضوع وننتقل بالحوار إلى المشهد الصحفي الراهن .. اليوم وكما كان يلاحظ أن كائنا من كان .. يحصل على ترخيص ويصدر جريدة أو نشرة عشرات المطبوعات تملأ البلد .. وبين عام 90 و1996م منحت وزارة الإعلام 301 ترخيص لإصدار صحف .. وارتفع الرقم إلى نحو 600 مطبوعة (2013م) إلا أن غالبية تلك الإصدارات لم يكتب لها الاستمرار والانتظام في الصدور ..برأيك هل حق الإصدار لعب دورا إيجابيا أم سلبيا ؟!

- أستطيع القول أن حق إصدار الصحف لعب الدورين معا.. له جانب إيجابي وآخر سلبي .. وإذا ما نظرنا للشق الأول. ستلاحظ أن الدستور أكد على حق الأفراد والشخصيات والنقابات والمنظمات والأحزاب تنظيم أنفسهم والتمتع بحق التعبير وحرية الرأي بالقول أو الكتابة أو التصوير وكان أن ترتب على هذه المادة الدستورية أن شهدت البلاد بعد أشهر من الوحدة صدور عشرات الصحف الخاصة والحزبية والنقابية واعتبرها بحق ربيع الصحافة اليمنية .. أما اليوم فتلك المادة سلبية. ولا بد من تعديلها بحيث من يريد إصدار صحيفة سواء أكان شخصا أم حزبا أو نقابة.. يمكنه بدون الحصول على ترخيص بل يكتفي بالإصدار على أن يتم رفع معايير يلتزم بها وإذا خالف يجب أن يعاقب وفقا للقانون المدني.. وبالنسبة إلى ما يتعلق بازدهار الصحافة وبقائها ومدى نجاحها فذلك يخضع لتقييم الناس.. المهم الآن يتم وضع قانون مقيد أمام الإصدار.

★ ما ابرز ملامح ربيع الصحافة اليمنية ؟

- مساحة الحرية ورفع القيود وقوة الانتقاد وكشف الفساد.

★ ما رأيك فيما يقال أن النقابة لم تتخذ أي إجراءات بحق من أساء إلى ميثاق الشرف الوطني ؟

- دعني أسألك .. برأيك كيف يمكن للنقابة محاسبة من ارتكب تجاوزات وانحرافات أساءت إلى صورة المهنة وهو أصلا لم يكن عضوا في نقابة الصحافيين.

★ وهل لذلك علاقة بعدم الاتفاق على مشروع قانون النقابة وميثاق الشرف الصحافي؟

- مشروع قانون الصحافة من قبل النقابة اقترحه الأستاذ عبدالقادر باجمال شفاه الله (رئيس الوزراء اليمني الأسبق) وقدمت النقابة مشروعا ديمقراطيا حقا تم مسخه في مجلس الشورى.. ولكن النقابة رفضت هذا المسخ الذي تولاه سياسيون معروفون.

★ ولكن هناك من يحمل نقابة الصحافيين مسئولية فوضى الإصدارات ؟

- من الظلم الفادح أن نجد من يحمل النقابة أخطاء غيرها.. نحن منذ البداية طالبنا وزارة الإعلام بإشراك النقابة في عملية تنفيذ القانون وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بمنح تصاريح إصدار الصحف.. فوجئنا بالوزارة تحتكر وحدها القانون.. وهي تمنح وتمنع .. حتى أنها أصرت على أن تكون هي الجهة المانحة لبطاقة عضوية نقابة الصحافيين.. وكان أن دخلنا معها في صراع شديد.. وفي الأخير اتفقنا على حل وسط بحيث تمتلك النقابة حق منح بطاقة العضوية لمنتسبيها .. وتقوم الوزارة بمنح بطاقة اسمها التسهيلات الصحفية لمن يريد من المصالح والمؤسسات الحكومية.. وعندما طلبنا منهم عدم منح ترخيص لكل من لا يحمل بطاقة النقابة كتقليد متعارف عليه في جميع الأنظمة الديمقراطية والرأسمالية باعتبارها مزاولة مهنة إبداعية لها خصوصيتها وتأثيرها على المجتمع إلا أنهم في الوزارة رفضوا بالمطلق هذا الطلب أو أي مشاركة للنقابة في عملية إصدار الصحف .. وصلنا إلى المحصلة التي نراها اليوم من عبث.

★ أستاذ عبدالباري كما تعرف انك وغيرك من زملاء المهنة نأمل بوجود صحافة مستقلة.. تقدم صحافة مهنية جديدة ومختلفة.. تجبر الصحف الحكومية على الخروج من دائرة التبعية للنظام.. وتساعد الصحف الحزبية على التحرر من احتكار الرأي الواحد.. لكن أي باحث منصف سيجد إن ذلك لم يتحقق ..فالقليل جدا من الصحف الجادة اختفت وغيرها لم تستفد من هامش الحرية الممنوحة لها .. ما السبب ؟

- للأسف الشديد.. هامش الحرية المحدود والضيق جدا ضاق على عشرات الصحف التي كانت بدايتها طيبة ومهنية وموضوعية ومنها .. (الأيام.. والأسبوع والنداء وصوت العمال) .. مثل تلك الصحف المتحررة من الهيمنة اختفت والسبب في ذلك يعود إلى فتح باب الإصدارات العشوائية الصراع السياسي غذا بدوره المسألة وساعد على التفلت- وكان وراء تفريخ الصحف.. وكلنا نعرف كيف عملت الأحزاب على إنشاء صحافة ليس لها علاقة من قريب أو من بعيد بحرية الكلمة مطلقا .. تعرف أن هناك صحفا لا تطبع أكثر من ألف نسخة للعدد الواحد .. ومع ذلك تعيش على الإعلام السياسي والعمل الدعائي .. تمول من جهات عديدة توضع بيدها إمكانات..وهذا يؤدي دائما إلى الفشل ففي الاقتصاد العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة.. وفي الحياة العامة العافية لا تعدي والمرض يعدي.. مكارم الأخلاق لا تكتسب بسهولة وتحتاج إلى جهد ومثابرة ودأب.. لكن الفساد يلغي الواحد جزءا من ضميره وعقله فيكون فاسدا.

★ وربما هذا أهم أسباب تخلي الصحافة عن معالجة قضايا المجتمع .. وتحول بعضها إلى منصات مفتوحة لقصف عقول الناس بوابل من الأخبار المفبركة ومانشتات الترويج ؟

- مرة أخرى أقول للأسف.. إن هناك شواهد نراها يوميا على صفحات الجرائد تؤكد وجود من يوظف الأموال لحرف حرية الصحافة ووسائل الإعلام الالكترونية عن مسؤوليتها الأخلاقية والمهنية.. فالحاصل الآن من ممارسات إعلامية يعد شكلا من أشكال تضليل الناس وإثارة البلبلة والفتن وخلق معارك وهمية.. لما يقرأ الإنسان في العديد من الصحف يصاب بالرعب والخوف ..من كثرة أخبارها المشحونة بحروب واقتتال وحرائق تشتعل تدور في طول البلاد وعرضها وهذا كله كذب واختلاق طبعا .. وتواجه بلون آخر من الصحافة مشغولة من ألف إلى الياء بأعمال الحاكم وقيامه وقعوده.. نحن بالفعل أمام حالة لتخريب الوعي بصورة مخيفة وقبل ذلك وبعده تبقى الحريات الصحفية وحرية الرأي والتعبير وحق الحصول على المعلومات وحرية الاعتقاد وهي الأساس.

"الأحزاب السياسية تأكل الثوم في أفواه الصحافيين"

★ فلماذا يحاولون الإساءة لحرية التعبير .. وهل أستسلم الصحافيون لغير مهنتهم ؟

- أنا أرى في ما تتعرض له الصحافة وحريتها هجمة بالغة يأتي في إطار إفساد القيم والأخلاق وبلبلة الرأي العام وخلق مناخ لفتنة قادمة.. لأن ما هو موجود في بعض الصحف لا تحترم عقول الناس.. ولا ضمائرهم.. وهذا نوع من إفساد الحياة الصحفية. ودائما إذا أردت أن تفسد أي مهنة من المهن فانسب غير أهلها إليها.. فعندما يأتي غير أبناء المهنة إلى داخل هذه المهنة يفسدوها لأنهم ليسوا حريصين على المهنة.. ولا هم أمناء عليها وهذا يندرج في إطار العمل الدعائي.. كله عمل يراد به إفساد الحياة الصحفية وقطع الطريق أمام الصحافة الحرة والمستقلة.

★ بهذا المعنى لا يمكن الحديث عن أي مستقبل لصحافة كهذه ؟

- بالتأكيد هذا شيء مسلم به.. تجارب الحياة تؤكد لنا بأن مثل هذا الغثاء والعمل الدعائي غير المهني وغير الصحفي لا يعيش ويعمر طويلا.. فكلنا عشنا بداية إصدار الصحف بعد الوحدة.. كيف ظهرت فجأة وماتت بسرعة .

★ لماذا؟

- لأنها لم تكن مؤهلة للاستمرار وتُصدر بشكل عشوائي وبدون إمكانيات مادية وبشرية.

★ لننتقل إلى مستوى آخر من حوارنا معكم ؟

- تفضل

★ شاهدنا انتعاشا في ما يسمى بالصحف المستقلة أو الخاصة يومية وأسبوعية تقدم نفسها كمستقلة .. برأيك هل هي بالفعل مستقلة مهنيا وماليا وسياسيا وإداريا .. وفقا للمعايير المتعارف عليها عالميا ؟

★ أبداً..بعض هذه الصحف لا تمت بصلة إلى الاستقلالية .. والمشكلة أن الأحزاب المتصارعة هي من تفرخ أو تقف وراء هذه المطبوعات .. خاصة أيام الأزمات .. أو عندما تكون البلد مقدمة على الانتخابات .. أو في حالة وجود أحداث جسيمة .. كل حزب يفرخ عشرات الصحف من أجل خلط الأوراق وإرباك المشهد السياسي وخلق البلبلة والمتاهة والمزيد من الفتن والتناحر وإشعال حروب وأزمات تبدأ ولا تنتهي .. هذه الصحافة تعبر عن الحالة المجنونة في الحياة ولذلك رأينا كما سبق أن قلت كيف كانت الصحف تموت بسرعة وتنشأ صحف بدلها بسرعة وتختفي بنفس الطريقة مثل الحياة غير الطبيعية.

★ وكيف يمكن الالتزام بالحد الأدنى من المهنية والموضوعية ؟

- هناك مبدأ في الصحافة وتعرفه أنت وغيرك من الزملاء أكثر مني .. وأعني به مبدأ الضمير الصحفي .. الاعتماد على الضمير أكثر من العقوبة .. لكن للأسف الشديد غياب قوة رأي عام ووجود نشاط حقيقي في الصحافة مهني ومستقل..عدم الاهتمام بالتدريب والتأهيل للعنصر البشري وإكسابه مهارات جديدة وتعريفه بالقيم المهنية.. وكذا الافتقار الى الدور المؤثر والطبيعي لأجهزة الإعلام .. والأهم من ذلك غياب الخطاب العقلاني للأحزاب .. المشكلة أن الذي يحدث أن هذه الأحزاب السياسية تأكل الثوم في أفواه الصحافيين.. حيث تنقل خصوماتها وصراعاتها وخلافاتها إلى صحف تعمل على تفريخها.. وفي الأخير تصبح عباً عليها وعلى الحياة العامة والقاري أيضاً.

★ هل التفريخ هو سر تردي أوضاع الصحف الحزبية وبقائها أسبوعية وبنفس الحجم منذ صدورها ؟

- هذه هي الحقيقة .. ولا نحتاج إلى دليل لنثبت ذلك .. من يلقي اليوم نظرة عامة على صحف الأحزاب لن يجد فيها سوى هذا الانطباع .. صحافة تعيش حالة من الضمور والضعف لم تتغير لا شكلا ولا مضمونا .. خطابها الإعلامي غير قادر على جذب الناس والتواصل معهم ..أكثر صحيفة تطبع عشرة آلاف نسخة للعدد الواحد .. لذلك الأحزاب لا تهتم بصحفها ولا تعول عليها والمشكلة أيضا أن الأحزاب التي عاشت فترة طويلة من تاريخها في العمل السري واعتمدت على التعميم الداخلي للحزب.. مازالت تعيش في نفس العقلية .. وخطابها قديم.

★ وما الحل ؟

★ الحل .. يكمن في أن تولي الأحزاب قدرا من الاهتمام بصحفها وتطورها كما هي بحاجة إلى أن تخاطب الناس بخطاب عقلاني ورصين وموضوعي .. ومطلوب منها العمل على تشجيع العمل الإبداعي وممارسة الحياة الديمقراطية الداخلية.

★ وماذا عن الصحف الحكومية ؟

- ما تزال هي الأخرى بعيدة عن الأداء المطلوب .. وهي التي لديها من الإمكانيات المادية والبشرية التي تجعلها تصل إلى وضع أفضل مثل الصحافة القومية في مصر على الأقل.

★ ولكن تغييرا حدث مؤخرا خذ على سبيل المثال صحيفة الثورة اليوم هي أفضل حالا من الأمس؟

- ولكنه بنسبة ضئيلة.

★ أنت تعرف كيف كان الوضع في الماضي ؟

- أعرف .. أن هناك شعوراً بأن الصحافة الحكومية لا بد أن تكون محتكرة لمن يحكم.. ولذلك لا بد لها أن تخرج من دائرة الهيمنة الرسمية.. وإن فعلت فستكون لها الدور الأبرز والمؤثر في الحياة العامة وهذا ما يجب.

★ ما تفسيرك لظهور صحف جديدة ..، في وقت اختفت صحف عالمية وعربية عريقة كان آخرها " الأهرام الدولي" وقبلها النيوزويك ؟

- بالفعل هذه ظاهرة تحتاج إلى تأمل ودراسة .. وما يمكنني قوله انها مطبوعات فائضة عن الحاجة وتظهر في ظروف غير طبيعية.. الغريب في الأمر أنها تصدر وسط انتشار واسع للصحافة الالكترونية .. فكثيرون تركوا اقتناء الجرائد.. وتحولوا لمتابعة المواقع الإخبارية .. واليوم يمكنك أن تجد أي شاب يحمل جهاز (IPAD) حتى الموبايل يقدم خدمة إخبارية .. ربما أفضل من الصحف.

★ ولكن معظم هذه المواقع متهمة بنشر أخبار وتقارير تفتقر للموضوعية والتوازن والدقة.. وأصبحت مصدرا لبث الشائعات فضلا عن ممارسات غير مهنية.. فماذا ترى ؟

- أنت على حق من حيث ما تبثه من أخبار غير موثقة

طالبنا لجنة الحوار باستقلالية الاعلام وإجراء تعديل دستوري يتعلق بالحريات الصحفية